

رد الى الجملة اي والمطلوب من المقارن في الاضلاع من الجملة لاورد
اليهاق وكيفية اي المتعارف وانث الاكتاب التانيث من المضاف
اليه او باعتبار الكلمات وكتبه اي قوله ويحيثها اي من تقديم وتلخيص وغير
ذلك فيزداد بذلك الجمل وتكون الكيف لا يتعلق به الغرض هاهنا لان
الجمل به يزداد به جعل الشيء فيكون التعريف المذكور فيه لفظ المتعارف
محمول لا يمنع ق او المراد بالكيفية طول الكلمة وقصرها اي مقدار
مفعول يقتضي قدم عليه والحوار قال في الاطول فيه بحث لان متعارف
او ساط العرب والتصنيف عام لكل محصل منورد الي الجملة ككل من
المخاطبين وان البليغ لا يحتاج الي علم المعاني فتصرفات الفن لها في البلاغة
لا للبليغ والتعريف بما يخص معرفته بالبليغ الي الجملة نعم انما ينفع
التعريف لان ما سبق في الاواب السابقة كقول من معرفة المقامات ما يلقى
في معرفة السط الثلاث بالمقام اه وقوله لان متعارف الخ قدح في رد الشك
جملة البسط الموصوف تدبر فوالب المعاني اي وفي علي قدرها من عرف
الوضع عرف في معنى يفرغ من هذا القالب من اللفظ للفعل بان المعنى الذي
يكون علي قدر اللفظ هو ما وضع له مطبقة وذلك سر من هدر لك لمدرك
الوضع وان كان عامها فان ادرك هذا المقدار يشاء كل احد يتخلف بالمحاورة
لانه لا دقة فيه اه ع ق وكتب اي قوله قول الب المعاني لانها مفهومة من
الالفاظ وعكس بعضهم نظرا الي ان المعنى يستحسن اوله من بوتي باللفظ
علي طبقة وجمع بان الاول باعتبار السماع والثاني باعتبار التشكل والافرة
لح يقتضي ان ما قاله السكاي قريب الي المصواب مع ان عرض المم انه ليس
بمصواب لانه نظريه ولم يجب منه وعدل اليعزير و يقتضي ايتم ان هذا
ليس بمصواب بل اقرب اليه واصيب بان افهلي التفصيل ليس علي يابه وان
المراد بالقراب الي المصواب المتكبر منه وكثيرا ما يعبر بها بالقراب من
الشيء من كونه اياه كقولهم كما اعدوا هو اقرب للتعوي فان العدل داخل
في التعوي المقبول اي المعتبر من طرف التفسير عن العين المراد للذلة
المساواة والابجاز والاطناب كما ان غير المقبول للذلة الاخلال والتطويل
والمشوالة سى تادية اصله اي اصل المراد واصل مقم اي تاديته وقال

بعضهم

بعضهم اصنافه بيانته علي مذهب من يجوزها في الضمير اه صغرى وبه يجب
عما قاله في الاطول الاول تاديته لان المراد بالمراد اصله بل الاول المقبول من
طرف التعبير عن اصل المراد تاديته اه بلفظ مساو له بان يودي بما وضع
لاجزاء مطبقة اه ع ق وكتب ايغ ما ضمه اعتمد في معرفة ان الاواساوة
والثاني ايجاز والثالث الاطناب باشعار المضمومات بذلك كالا تخفي اه اطول
وكتب ايغ ما ضمه نقابل ان يقول ما ذكره المم عن السكاي يضع اليه كلامه
لان التاديه بلفظ مساو تفهم ان يكون المراد مساواته المساواة الضميمة
وهي اما تعرف بالعرف اللغوي الذي يعلمه الاواساوة انما يتجا ورون
بمقدار ما يفيد الوضع فقد عاد الامر الي الاشارة علي العرف وقد يجب بان
معرفة الوضع لا تتوقف علي العرف فانظر ع ق وقال في الاطول وهما هنا ايجاز
الاول انه ان ارد بالمقبول المقبول مطلق سواء كان من البليغ او من الاواساوة
فالزيد والناقص غير مقبولين من الاواساوة لانها خروجه عن طرف يتقدم
لالبليغ وان ارد المقبول من البليغ فليس المساوي والناقص العاقر
مقبولين مطلقا بل ان كانا في اليعزير ان قولنا جاني اسات وقولنا جاني
صوات ناطق كلاهما تاديه اصل المراد بلفظ مساو فينبغي ان لا يكون
لحدهما اطنابا والآخر ايجازا وبالجملة لا يشمل تعريف ايجاز القصر
والثالث ان قولنا جاني اسات ونظيره مساواة بتعريف السكاي ايجاز
بتعريفه فنزاعه مع السكاي ونقول اصطلاح القوم ومثله لا يسم
منه بدون سند قوي ولو قيل المراد المساوي بحسب عرف الاواساوة
فتعريفه يودي الي ما ذكره السكاي ويرث عليه ما ورد عليه الرابع ان
الابجاز والاطناب والمساواة مختصة بكلام البليغ كما علم من تقسيم الفن
الي الارب الثمانية فلا يتم تعريفه الجاز والاطناب مالم يقيد بالابلاغة
حيث ان يكون الناقص العاقر غير فيصح وبذا الزيد لقائده اه وقوله في البحث
الاول وليس المساوي والناقص العاقر لا يقتضي ان الاطناب مقبول
من البليغ مطلقا وكذلك ويسك الحواب عن اصل البحث الا ان داخل
المشق الثامن وان المم انكل في عدم التقيد بالابليغ علي العلم به من كون
الكلام في اساليب البلاغة التي هي مطبقة الكلام لمقتضى الحال وعن اثنان